مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 22 أكتوبر 2023

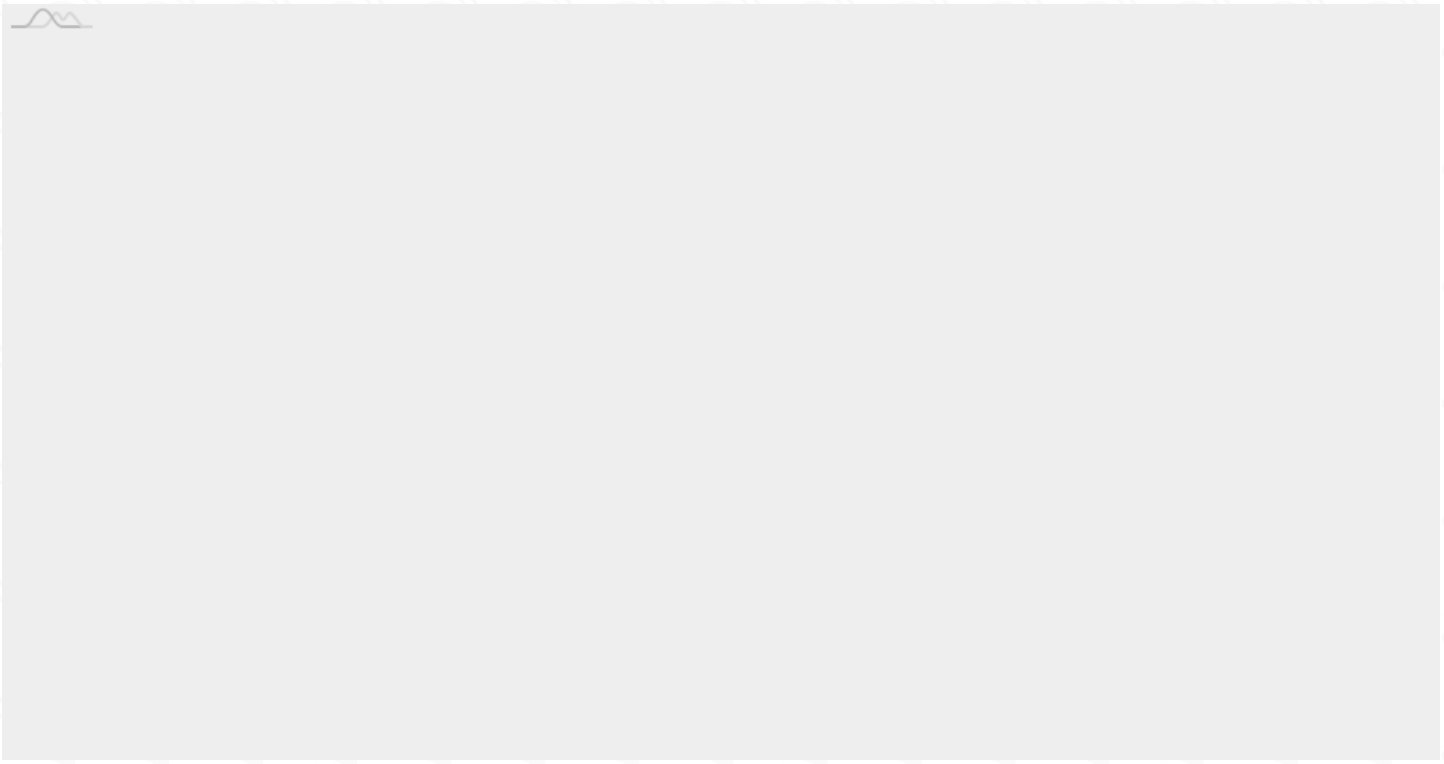

مصر: تسريع برنامج الطروحات الحكومية لمواجهة أزمة الدولار

(اقتصاد . العربي الجديد)

قال وزير المالية المصري محمد معيط إن الحكومة نفذت صفقات لتخارج الدولة بقيمة 2.5 مليار دولار ضمن برنامج الطروحات خلال الربع الأول من العام المالي الحالي، بما يساعد على زيادة تدفقات النقد الأجنبي، فضلاً عن استمرار تحقيق فائض أولي ونمو الإيرادات الضريبية.

وأضاف الوزير في بيان السبت، تعقيباً على خفض مؤسسة "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري إلى بي سالب (B-) من بي (B)، أن الوكالة قد ترفع التصنيف السيادي لمصر إذا زيدَت القدرة على جذب المزيد من التدفقات بالعملات الأجنبية للاقتصاد المصري من خلال الإسراع ببرنامج "الطروحات" خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن استمرار الانضباط المالي والقدرة على دفع معدلات نمو الإيرادات الضريبية كان محل إشادة من خبراء مؤسسة "ستاندرد آند بورز".

وخفّضت الوكالة الجمعة، تصنيف ديون مصر، مشيرة إلى بطء التقدم في الإصلاحات، فيما لم تستبعد أن يؤثر النزاع الدائر في المنطقة بالاقتصاد المصري.
وقال الوزير إن الدولة حققت نمواً قوياً في حصيلة الإيرادات الضريبية بنسبة 27.5% العام المالي الماضي، إضافة إلى جهود الحكومة لترشيد النفقات خلال العام المالي 2023/ 2024، بما يضمن تحقيق فائض أولي 2.5% من الناتج المحلي.

وأكد معيط أنه أُقرّت تعديلات قانونية تسمح بإلغاء الإعفاءات الضريبية والجمركية على الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية للجهات والشركات المملوكة للدولة.

واستعرض رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي السبت، مع محافظ البنك المركزي حسن عبد االله ووزيرة التخطيط هالة السعيد الشركات التي من المُقرر أن تتخارج الدولة منها خلال الأشهر المقبلة.

استحواذ محلي على الفنادق التاريخية
وفي السياق، قررت إدارة البورصة المصرية اليوم الأحد، وقف التعامل على أسهم مجموعة طلعت مصطفى القابضة بعد تداول أخبار عن رفع حصتها في شركة الفنادق التاريخية.

وقالت مصادر مطلعة إن المجموعة اتفقت مع الحكومة على رفع حصتها في شركة الفنادق التاريخية "إيجوتاك" إلى 51% بدلاً من 37%، مقابل مبلغ إجمالي يصل إلى مليار دولار عبر عملية زيادة رأس المال المرتقبة لشركة الفنادق.

من جانبها أكدت المجموعة في بيان للبورصة، أنها مازالت مستمرة في إجراءات تنفيذ صفقة الاستحواذ من خلال شركاتها، مؤكدة أنها لم توقع الصفقة بعد.

وكانت مصر قد أعلنت في يوليو/تموز الماضي عن بيع حصة 37% من شركة مصرية حكومية مالكة لعدد من الفنادق، من طريق زيادة رأس المال، لتحالف يضمّ شركة تابعة لمجموعة "طلعت مصطفى" بقيمة 700 مليون دولار.

والفنادق التي شملتها الصفقة، وفقاً لنشرة "إيكونومي بلس" الاقتصادية المحلية اليوم الأحد، هي: "سوفيتيل أولد كتراكت أسوان"، ومنتجع "موڤنبيك أسوان"، و"سوفيتيل وينتر بالاس الأقصر"، و"شتايجنبرجر التحرير"، و"شتايجنبرجر سيسل الإسكندرية"، وفندق "ماريوت مينا هاوس"، بالإضافة إلى فندق "ماريوت القاهرة"، وكازينو "عمر الخيّام".

وأشارت النشرة إلى أن مجموعة طلعت مصطفى حولت بالفعل جزءاً من قيمة الصفقة إلى الصندوق السيادي المصري من فترةٍ قريبة.

وفي يونيو/حزيران الماضي، قال مصدران مطلعان لوكالة "رويترز"، طلبا عدم نشر هويتيهما، إنّ جهاز قطر للاستثمار، صندوق الثروة السيادية للبلاد، يجري محادثات مع صندوق مصر السيادي بشأن احتمال الاستثمار في الفنادق التاريخية السبعة.
وأضاف المصدران لوكالة "رويترز" أن الصندوق يدرس الاستحواذ على حصة تصل إلى 30% في الفنادق، دون أن يسميها.

وأحجم جهاز قطر للاستثمار، الذي تبلغ قيمة أصوله 445 مليار دولار، عن التعليق، فيما لم يردّ صندوق مصر السيادي بعد على طلب للتعقيب حينها، وفقاً لـ"رويترز".

وكشف أحد المصدرين أن الفنادق لن تُقيّم على أنها أصول عقارية، لكن بوصفها شركات تتمتع بميزة تاريخية، حيث يعود بعضها إلى القرن التاسع عشر.
وتعاني مصر من أزمة شحّ دولار متفاقمة منذ ما يقرب من عامين، على الرغم من تخفيض قيمة الجنيه ثلاث مرات في الفترة من مارس/آذار 2022 إلى يناير/كانون الثاني 2023، وفقدان العملة المحلية نحو نصف قيمتها مقابل الدولار.

ويواجه الاقتصاد المصري تضخماً جامحاً مع تدهور قيمة الجنيه، وارتفاع سعر الدولار والعملات الأجنبية، وتآكل القدرة الشرائية للمواطن، وسط مخاوف من تعويم هو الرابع للعملة في أعقاب انتخابات الرئاسة نهاية العام الحالي، والخامس منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

وتسعى مصر لإيجاد بدائل غير تقليدية لتوفير النقد الأجنبي، من خلال توجهها لمنح أفضلية لبيع الأراضي والعقارات لمن يدفع بالدولار، وطرح أكبر بنكين حكوميين شهادات دولارية بفوائد أعلى من أي مثيل لها في السوق المصرية، ضمن مبادرات عديدة أخرى.

فشل مبادرة خفض الأسعار في مصر بسبب ارتفاع الدولار

(اقتصاد . العربي الجديد)

ارتفعت أسعار العديد من السلع والمنتجات الغذائية الأساسية في مصر بنسبة تتراوح ما بين 5% و7%، مقارنة بأسعارها قبل أسبوع واحد، على خلفية تسجيل الدولار مستويات قياسية في السوق السوداء (الموازية) بسبب زيادة الطلب، وذلك بسعر صرف بلغ 43.50 جنيهاً في المتوسط، مقابل سعر رسمي يناهز 31 جنيهاً للدولار في البنوك.

ولم تنجح مبادرة الحكومة في تخفيض أسعار السلع الأساسية في الأسواق كالأرز والسكر وزيت الطعام والمعكرونة والعدس والفول، التي أطلقتها في 14 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي بالتنسيق مع القطاع الخاص، وتبعها قرار من رئيس الوزراء بإعفاء واردات 12 سلعة من التعريفة الجمركية لمدة ستة أشهر، تنتهي في 13 إبريل/ نيسان 2023.

وزاد سعر الدولار غير الرسمي في مصر بنسبة تقترب من 10%، عقب قرار البنك المركزي الأخير وقف استخدام بطاقات الخصم المباشر للعملاء في الخارج، في ما يخص جميع المعاملات بالعملات الأجنبية، على وقع أزمة شح الدولار المتفاقمة في البلاد، رغم تخفيض قيمة الجنيه ثلاث مرات في الفترة من مارس/آذار 2022 إلى يناير/ كانون الثاني 2023، وفقدانه نحو نصف قيمته مقابل الدولار.
وحسب رصد "العربي الجديد"، بلغ أقل سعر للأرز الأبيض المعبأ 27.50 جنيهاً للكيلوغرام في متاجر التجزئة، مقابل 33 جنيهاً لأعلى سعر، والسكر الأبيض 27 جنيهاً للكيلوغرام كأقل سعر، و40 جنيهاً لأعلى سعر، وعبوة زيت الطعام (0.8 لتر) 55 جنيهاً لأقل سعر، و70 جنيهاً للأعلى، والمعكرونة 26 جنيهاً للكيلوغرام لأقل سعر، و42 جنيهاً للأعلى.

وشملت قائمة السلع المعفاة من الجمارك بصورة مؤقتة واردات الدواجن المجمدة، والأحشاء والأطراف الصالحة للأكل من فصائل الأبقار والخنازير والضأن والماعز، والألبان، والزبد، والجبن، والشاي، ودهون وشحوم الزيوت الحيوانية أو النباتية المهدرجة، والسكر، والمعكرونة، والمحضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات، والأدوية.

من جهته، عقد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي اجتماعاً، اليوم الأحد، لمتابعة الموقف التنفيذي لتطبيق مبادرة خفض أسعار السلع الأساسية، في حضور وزير التموين علي المصيلحي، ووزير الزراعة السيد القصير، ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية أحمد الوكيل، ورئيس اتحاد الصناعات محمد السويدي، وأمين عام اتحاد الغرف التجارية علاء عز، ورئيس جهاز حماية المنافسة محمود ممتاز.

وصرح مدبولي بأن الاجتماع يستهدف متابعة الموقف التنفيذي لمبادرة خفض أسعار السلع الأساسية، ومدى تطبيقها على أرض الواقع، مشدداً على أهمية العمل على حل أي مشكلة قد تطرأ خلال تطبيق المبادرة، وتذليل أية عقبات قد تواجهها، في إطار تخفيف الأعباء عن المواطنين.
وأفاد وزير التموين بأن هناك تنسيقاً مستمراً بين الوزارات والمحافظات والجهات الحكومية المعنية، وكذا البنك المركزي، بهدف العمل على تدبير المكون الدولاري اللازم لتوفير السلع، منبهاً إلى وجود حملات من الجهات الرقابية للتأكد من تفعيل مبادرة خفض الأسعار، وإعداد تقارير دورية بشأنها.

وعن جهود تدبير الدولار لتوفير السلع، قال وكيل أول محافظ البنك المركزي محمد أبو موسى، إن البنك استلم بياناً من وزير التموين بإجمالي البضائع والسلع المطلوبة بتكلفة 135 مليون دولار، استطاع البنك تدبير جزء منها، ويجرى العمل على إنهاء أوراق باقي العملاء لتدبير الجزء المتبقي.

وأظهرت أحدث بيانات جهاز التعبئة والإحصاء الحكومي في مصر، أن معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين ارتفع في سبتمبر/ أيلول الماضي إلى 40.3%، مقابل 15% في الشهر المماثل من عام 2022، و39.7% خلال أغسطس/ آب من العام الجاري، و38.2% في يوليو/ تموز. فيما سجل معدل تضخم أسعار الغذاء 74.5% في سبتمبر/ أيلول، مقابل 71.9% في أغسطس/ آب 2023.

/ moasher

الحاكم العسكري المصري يصدّق على حكم حبس أبو الفتوح 15 عاماً

(سياسية . العربي الجديد)

صدق الحاكم العسكري المصري، اليوم الأحد، على الحكم الصادر من محكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ، بالسجن المشدد مدة 15 عاماً على رئيس "حزب مصر القوية" والسياسي البارز عبد المنعم أبو الفتوح، والقائم بأعمال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمود عزت، ومذيع قناة "الجزيرة" أحمد طه، و22 آخرين، والسجن المشدد 10 سنوات على نائب رئيس "حزب مصر القوية" محمد القصاص، والناشط معاذ الشرقاوي.

وبتصديق الحاكم العسكري، يصبح الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا في 29 مايو/أيار 2022 نهائياً باتاً لا طعن عليه، وذلك في القضية رقم 440 لسنة 2018 حصر أمن دولة طوارئ.

وينصّ القانون على أن الأحكام الصادرة من محكمة جنايات أمن الدولة طوارئ لا يجوز الطعن عليها أو استئنافها، وتصبح نهائية فور التصديق عليها، ولكن لرئيس الجمهورية وحده الحق في تخفيف الحكم، أو الإلغاء، أو إعادة المحاكمة من جديد.

ويعتبر حقوقيون أن محكمة أمن الدولة طوارئ "محكمة استثنائية، يخضع قضاتها للتعيين والاختيار من قبل وزارة العدل، كما أن أحكامها لا يجوز النقض عليها، أي أنها اختزلت حق المتهمين في درجة من درجات التقاضي، مما يجعلها محاكمة لا تخضع معاييرها لمعايير المحاكمة العادلة المعترف بها دولياً وأمميا".

وألقي القبض على رئيس حزب "مصر القوية" والمرشح الرئاسي السابق السياسي البارز عبد المنعم أبو الفتوح، في فبراير/شباط 2018، بتهمة نشر أخبار كاذبة وقيادة منظمة إرهابية. وفي عامي 2019 و2021، وُجهت إليه تهم إضافية، بما في ذلك اتهامات بتمويل منظمة إرهابية، وحيازة أسلحة نارية، وتدريب أفراد على استخدام الأسلحة، وتم وضعه على قوائم الإرهاب.

وفي 29 مايو/أيار 2022، حكمت محكمة طوارئ أمن الدولة على أبو الفتوح بالسجن 15 عاماً بتهمة "نشر أخبار كاذبة"، و"التحريض على مؤسسات الدولة".

وخلال فترة حبسه التي استمرّت ما مجموعه نحو خمس سنوات، تم احتجاز أبو الفتوح في الحبس الانفرادي، ما أدى لتدهور حالته الصحية، حيث أصيب بنوبات قلبية عدة، كما أنه مريض بأمراض البروستاتا المتقدمة. وفي 23 مارس/آذار 2022، تعرّض لاعتداء جسدي من قبل قوات يقودها مفتش مصلحة السجون في منطقة سجون طرهـ، التي نُقل إليها لتلقي الزيارات.
ويسجن أبو الفتوح في عنبر منفصل عن كلّ الزنازين الأخرى، في زنزانة مساحتها 3 في 2م، ويخضع لتقييد مشدد داخل الجناح نفسه، حيث لا يُسمح بوصول كافٍ لأشعة الشمس أو الهواء النقي، وليس بإمكانه الوصول إلى مكتبة السجن، أو المسجد، أو أي مساحة خارجية، ولا يمكنه الاتصال إلا بالحراس، كما تم حرمانه من الكتب، والصحف، والمجلات، والتلفزيون، والراديو، ويُسمح له بالتريض 90 دقيقة يومياً، بحسب منظمات حقوقية.

كما لا يمكنه الحصول سوى على زيارة واحدة لمدة 20 دقيقة من وراء حاجز زجاجي شهرياً فقط مع أفراد أسرته المباشرين (منذ بداية عام 2020، فرد واحد فقط من أفراد الأسرة لكل زيارة)، بينما يُسمح بالاتصالات الكتابية مع العائلة مرة واحدة في الأسبوع، ويجب أن تتم الموافقة على كل خطاب أولاً من قبل سلطات السجن قبل التسليم،

كذلك اتصالاته مع محاميه مقيدة بشدة ومراقبة باستمرار، ولم يُسمح لهما مطلقاً بأي لقاء خاص معاً، بما في ذلك أثناء جلسات تجديد الحجز.

من هو أبو الفتوح؟
وولد أبو الفتوح في 14 أكتوبر 1951، والتحق بكلية الطب في جامعة القاهرة، وأصبح أحد أشهر الطلاب فيها نتيجة عمله السياسي، وانضمامه لجماعة الإخوان المسلمين، حتى أصبح رئيساً لاتحاد الطلبة.

وتكررت مرات اعتقاله خلال سنوات عمله السياسي، خاصة وأنه ابن تنظيم إسلامي وله نشاط على الأرض، ومن بين المرات التي تعرّض فيها أبو الفتوح للاعتقال والحبس، في أحداث سبتمبر/أيلول 1981، وظل محبوساً لمدة 5 سنوات.

لم يغب عن أبو الفتوح نشاطه النقابي، حيث أصبح في عام 1988 أميناً عاماً لنقابة أطباء مصر لمدة 4 سنوات انتهت في 1992، ثم تولى بعد هذا العام منصب الأمين العام المساعد وأمين صندوق اتحاد الأطباء حتى عام 2004. ومنذ مارس/آذار 2004 وحتى الآن، يشغل أبو الفتوح منصب أمين عام اتحاد الأطباء العرب.

وفي ما يتعلق بنشاطه السياسي داخل جماعة الإخوان المسلمين، يُعتبر عبدالمنعم أبو الفتوح أحد الأعمدة الرئيسية في إعادة إحياء التنظيم بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر.
وفي فبراير/شباط 1987 وحتى استقالته في ديسمبر/كانون الأول 2009، كان أبو الفتوح عضواً في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، وهو أعلى سلطة قيادية داخل التنظيم.

وكان أبو الفتوح الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب من مارس 2004 وحتى 2013، وكان عضواً مراقباً بمجلس وزراء الصحة العرب، بصفته مدير عام مستشفيات الجمعية الطبية الإسلامية حتى عام 2004.

وسبق أن اعتُقل في عام 1981 في عهد الرئيس المصري أنور السادات، ضمن اعتقالات سبتمبر/أيلول الشهيرة، وذلك بسبب موقفه من معاهدة كامب ديفيد، ثم اعتقل مرة أخرى وحوكم في المحاكم العسكرية التي كان يحال إليها أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، عندما كان يشغل منصب الأمين العام المساعد لاتحاد الأطباء العرب عام 1996، وسجن لمدة خمس سنوات.

وسجن خمس سنوات أخرى في عهد الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، بسبب انتمائه للجماعة ونشاطاته السياسية، وحصل خلال فترة سجنه على إجازة في الحقوق من جامعة القاهرة.

وبعد الثورة، قرّر أبو الفتوح خوض انتخابات الرئاسة، لذا بدأ في تأسيس حزبه السياسي الذي خاض انتخابات 2012 باسمه، حزب "مصر القوية"، الذي جمع عدداً كبيراً من شباب التيار الإسلامي، إلى جانب شباب من اليسار والتيارات السياسية المختلفة.

وتعرّض أبو الفتوح لخسارة "غير متوقعة" في انتخابات رئاسة 2012، بعد أن حلّ رابعاً بعد مرشح الإخوان محمد مرسي، وأحمد شفيق، وحمدين صباحي، حيث حصل على ما يصل إلى 4 ملايين صوت، لكن الرقم لم يكن كافياً لدخول قصر الرئاسة.

وبعد سنوات طويلة من العمل السياسي، وموقفه السياسي المناهض لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي وحكمه، تعرّض أبو الفتوح للاعتقال في فبراير/شباط 2018، بعد أيام من عودته من العاصمة البريطانية لندن، وظهوره على شاشة تلفزيون "الجزيرة" يهاجم فيه سياسات حكم النظام المصري.

/ moasher

ليلتها، ألقت أجهزة الأمن القبض على أبو الفتوح، و6 من أعضاء المكتب السياسي لحزب "مصر القوية"، هم أحمد عبد الجواد، أحمد سالم، محمد عثمان، عبد الرحمن هريدي، أحمد إمام، وتامر جيلاني، وأطلقت قوات الأمن سراحهم جميعاً بعد ذلك، إلا أبو الفتوح، حتى تم التصديق على حكم حبسه اليوم.

شكري يلتقى المبعوثة الأوروبية للقرن الأفريقي مصر تحذر من «تجاهل دولي» لأزمة السودان

(إقليمي ودولي . جريدة الشرق الأوسط)

حذرت مصر من «تجاهل المجتمع الدولي للأزمة السياسة والأمنية في السودان، نتيجة طول أمدها أو بزوغ أزمات أخرى في المنطقة»، في إشارة إلى التركيز الراهن على الوضع المتأزم بقطاع غزة.

واستقبل وزير الخارجية المصري سامح شكري، الأحد في القاهرة، أنيت فيبر، مبعوثة الاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي، للتباحث بشأن التحديات الأمنية والسياسية في منطقة القرن الأفريقي، والأوضاع في السودان.

وأفاد السفير أحمد أبو زيد، مدير إدارة الدبلوماسية العامة والمتحدث باسم «الخارجية» المصرية، في بيان، بأن الوزير شكري، رحب بـ«الدعم الأوروبي للجهود المصرية الهادفة لخلق أرضية مشتركة تمكن القوى المدنية السودانية من معالجة مسببات الأزمة وبدء عملية سياسية شاملة»، مستعرضاً جهود «آلية دول الجوار» منذ استضافة مصر «قمة دول الجوار» بالقاهرة، منتصف يوليو (تموز) الماضي.

الوزير المصري شدد كذلك على «ضرورة الاحترام الكامل لسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، والحفاظ على الدولة السودانية ومقدراتها ومؤسساتها، وأولوية التعامل مع التبعات الإنسانية للأزمة الراهنة على نحو جاد وشامل، ووفاء الدول والأطراف المانحة بتعهداتها التي قطعتها في (مؤتمر المانحين) يونيو (حزيران) الماضي».

واتصالاً بالوضع المتأزم في قطاع غزة وجهود مصر لخفض التصعيد، حذّر وزير الخارجية من «تجاهل المجتمع الدولي للأزمة في السودان نتيجة طول أمدها أو بزوغ أزمات أخرى في المنطقة»، مطالباً بـ«تنسيق الجهود الإقليمية والدولية لجذب أطراف النزاع نحو التفاعل الإيجابي مع جهود تسوية الأزمة».

ومن ناحية أخرى، استمع وزير الخارجية المصري إلى تقييم شامل من جانب المبعوثة الأوروبية لنتائج اتصالاتها مع جميع الأطراف لمحاولة احتواء الوضع في السودان، وكذا اتصالاتها مع القوى السياسية.

وتطرق اللقاء كذلك إلى الوضع في الصومال، وأكد شكري «دعم مصر الثابت لجهود الصومال في مكافحة جماعة الشباب الإرهابية واستعادة الاستقرار واستكمال المسار السياسي». كما تناول الموقف بشأن تعثر الجولات الأخيرة لمفاوضات «سد النهضة» الإثيوبي، وأكد الوزير المصري تمسك بلاده بـ«ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة».

ونقل البيان المصري عن مبعوثة الاتحاد الأوروبي إشادتها بـ«الدور المهم الذي تضطلع به مصر في المنطقة، وحرص الاتحاد الأوروبي على التنسيق الدائم مع مصر في جميع الملفات الإقليمية ذات الصلة».

دخول دفعة ثانية من قوافل المساعدات لقطاع غزة عبر معبر رفح

(إقليمي ودولي . جريدة الشرق الأوسط)

أفادت قناة «القاهرة الإخبارية»، اليوم الأحد، بدخول الدفعة الثانية من قوافل المساعدات لقطاع غزة عبر معبر رفح.
وذكرت القناة في وقت سابق اليوم أنه جرى تجهيز 17 شاحنة تقل مساعدات إنسانية للدخول إلى قطاع غزة.
ودخلت 20 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية عبر معبر رفح إلى قطاع غزة أمس السبت، وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب الحالية بين إسرائيل وفصائل فلسطينية في السابع من أكتوبر تشرين الأول الجاري.